

على حطّاه!



ضد «داعش» حتى نهايتها، وحتى حسم وإنهاء معارك تلعفر والحويجة والحدود ومدن أعالي الفرات بمشاركة «الحشد الشعبي» والعشائري، ورفض خضوع القيادة السياسية لنظام المحاصصة برئاسة العبادي للابتزاز والتهديدات والأوامر الأميركية الهادفة لمنع «الحشد الشعبي» والعشائري من المشاركة في كل المعارك المقبلة. أما بعد تحقيق النصر التام والنهائي فسيكون لكل حادث حديث، وسيكون من حق العراقيين مناقشة جميع القضايا بما فيها قضية طبيعة النظام القائم ودستوره وجميع

”

أي مطالبة بحل أو تحجيم «الحشد الشعبي» تعتبر أمراً مرفوضاً ومهريباً

“

”

من الضروري القيام بتحقيق من خارج المؤسسة ضماناً لحياذية التحقيق،

“

لأهداف أبعد ما تكون عن أهدافها المشروعة (حماية الناس، مواطنين ومقيمين). إن أقلت وحش القمع والتعذيب من العقاب في بلد، لن يقف على عتبة باب أحد، حتى هؤلاء الذين يدافعون عنه. التعذيب أو القتل أو أي خروج آخر عن القانون (التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي، مثلاً)، هو دائماً مسؤولية أشخاص محددين داخل المؤسسة التي ينتمون إليها، وليس مسؤولية المؤسسة إلا بقدر ما هي تغض الطرف عن خروجهم هذا، ولا تقوم بتغييرات ضرورية لإصلاح المؤسسة من أجل

مؤسساته بما فيها الحشد العشبي. الأولية الآن لهزيمة العصابات التكفيرية المسلحة وتحقيق النصر التام عليها. ولكي تكتمل الصورة لدينا حول موضوع مؤسسة «الحشد الشعبي»، وعلى أي أسس شرعية دينية مزعومة أقيمت، وما هي الأفاق التي يريده البعض إبعادنا إليها، سنتوقف الآن عند مجموعة من المطالب التي وجهها نائب رئيس هيئة «الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس إلى الحكومة والبرلمان العراقيين علناً وعبر وسائل الإعلام في خطابه في الاحتفال المركزي لـ «الحشد الشعبي» بالانتصار في الموصل والتي يمكن وصفها بخطة طريق عملية لـ «ترسيخ الحشد» كمؤسسة عسكرية وأمنية رديفة للجيش العراقي، ولها الحق في (التدخل في ساحات محاربة الفساد السياسي والمالي والإعلامي). وقبل عرض تلك المطالب نسجل عدم حضور ممثلين رسميين عن الدولة العراقية بسطاتها الثلاث ولا عن المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية... وخلاصة تلك المطالب التي طرحها المهندس وبكلماته هي: - هناك ضرورة لبقاء «الحشد الشعبي» كمؤسسة رديفة، لذلك نرجو منكم ما يلي (كان المتحدث قد طرح هذه الفكرة أكثر من مرة بكلمات أوضح حين قال: نحتاج اليوم إلى ترسيخ «الحشد الشعبي» كمؤسسة عسكرية أمنية رديفة لقواتنا المسلحة):

«تفعيل قانون هيئة «الحشد الشعبي» وهذا يحتاج إلى إقرار قانون الخدمة والتقاعد لـ «الحشد الشعبي». «طالب الحكومة الاتحادية وحكومات المحافظات بتوفير بعض المعسكرات والأبنية الحكومية حتى نستطيع أن نجتمع مكاتب تشكيلاتنا في مكان واحد. «طالب بحل موضوع الحشود العشائرية والمحلية التي تبلغ عشرات الآلاف من المسلحين إما بضمهم إلى «الحشد الشعبي» مع تخصيصات مالية كافية أو ضمهم كمنتسبين للجيش والشرطة أو إعطائهم اسماً آخر غير اسم «الحشد»... «إذا استمر هذا الوضع فربما سندخل في ساحات محاربة الفساد السياسي والمالي والإعلامي.

والأسئلة كثيرة ولكنني ساكتفي ببعضها: . أيهما أهم وأخطر وأكثر إلحاحاً، أن يطالب المهندس بحل وتصفية الحشد العشائري المرتبط بالجيش، أم أن يعمل على حسم علاقة الفصائل المستقلة والتابعة لأحزاب سياسية ترتبط بدولة مجاورة تنظيمياً وتمويلًا وولاءً دينياً وسياسياً بـ «الحشد الشعبي»؟ . هل هناك علاقة بين ما قاله السيستاني بفتواه للجهاد الكفائي، وبدليل إصراره حتى

بعد تطهير النصر على تسمية «فصائل المتطوعين» بدلاً من «الحشد الشعبي» وبين «مؤسسة الحشد الشعبي»؟ ثم، أليس اعتبار الفتوى أساساً شرعياً دينياً لقيام «الحشد الشعبي» من قبل بعض القيادات السياسية نوعاً من السمسرة والبلطجة السياسية والضحك على الشعب العراقي؟ . لماذا يسكت الجميع في العراق على تصريحات سليمان الاستغزانية والتي قال فيها (قوات «الحشد الشعبي» تحولت إلى «جيش حزب الله» بعد التحاق «الحشد الشعبي» بالجيش العراقي!!) والتي يصادر بها تضحيات المتطوعين العراقيين ويحاول تجسيرها لمصلحة نظامه، نظام ولاية الفقيه، مع احترامي لعداء هذا النظام للعدو الإسرائيلي ولكن ليس على حساب استقلال وسيادة وكرامة بلادنا وشعبنا التعددي المتنوع؟

. أي معنى يبقى لبرامج المصالحة والإعمار والبناء والوحدة الوطنية التي يتشدق بها المهرجون السياسيون في نظام المحاصصة الطائفية بين الحين والآخر؟ من الواضح أن الوضع العام في العراق يدخل مرحلة جديدة وعميقة من التحلل والتعفن السياسي الطائفي بفعل هذه المتغيرات، وبسبب أصلي عميق هو وجود نظام حكم المحاصصة ودستوره الاحتلالي، ولكن صحيح أيضاً أن الناس بدأت ترى الأمور بوضوح أكثر وأصحاب الأجنذات والمشاريع الدينية الطائفية أصبحوا أكثر انكشافاً ولم يعد بينهم وبين إعلان دولتهم النسخة من دولة ولاية الفقيه «إلا بعض الأشبار»... الانتصار النهائي على «داعش» وشيك ولم يتبق الكثير، وعلى جميع الوطنيين الواعين والديموقراطيين الحقيقيين الاستعداد لمعارك أخرى ضد احتلال آخر أكثر تدميراً... إنما يبقى الإجهاز على عصابات «داعش» هو المهمة المركزية الأولى الآن، وكل المتعجلين على حل «الحشد الشعبي» من جهة أو سرقة «الحشد الشعبي» ووضعها في جيب الولي الفقيه الإيراني من الجهة المقابلة يؤخرون هذا النصر ويعرقلونه ويقدمون الخدمة والمدد والغطاء لـ «داعش» في نسختها الجديدة المقبلة... وأخيراً، فإن للمتفرجين والمبررين والساكتمين على ما يحدث اليوم لفصائل المتطوعين العراقيين وسرقة انتصارهم وتضحياتهم حصتهم الكبيرة من السلبية فالوطنية والديموقراطية واليسارية ليست مجرد صفات يلصقها البعض على جباههم، بل دفاع ومقاربة شجاعة للحقائق والتاريخ يسجل الصغائر مثلما يسجل الكباثر!

(الهوامش منشورة على الموقع الإلكتروني)

* كاتب عراقي

شذرات

فلسطين تلخص كل قضاياها

زياد هني

قد يبدو ضرورياً العودة مجدداً لتأكيد حقيقة أن القضية الفلسطينية ما زالت القضية الرئيسة في المنطقة، برغم أنف محاولات منبسطي رام الله والأعراب التكفيريين تصفيتها لصالح سلطة قصبية مرتبطة بالعدو وأجهزته، ولصالح تحالف صهيوي. أعرابي معادٍ ليس فقط لإيران، الجار المسلم، وإنما أيضاً حتى لفكرة الاستقلال والتحرر. لقد أثبتت هيئة شبان القدس وشبيبتها، رجالاً ونساءً، دفاعاً عن الأقصى، أمور نود تأكيد أهمها. أولاً، هذه الهيئة شكلت آخر تجليات وحدة شعبنا الفلسطيني في كافة أراضي فلسطين (الانتداب البريطاني) وتمسكه بحقوقه، إلحاقاً للعملية البطولية التي نفذها أبطال من شعبنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، برغم محاولات ميليشيات رام الله المستسلمة لشروط العدو وإملاءاته التفريق بينهما.

إن صمود أبناء القدس وبناتها، على مداخل الحرم القدسي، وإصرارهم على إجبار العدو على التراجع عن ترتيباته الأمنية التي حاول فرضها، ونجاحهم في ذلك، يثبت ثانياً إمكانية نجاح سياسة المواجهة التي كرسها أبطال حزب الله، ليس فقط في جنوبي لبنان، وفشل سياسات الخضوع والانحناء أمام العدو التي يتبناها محمود عباس وأجهزته الأمنية.

بل وجب الإضافة هنا القول لو أن المواجهة تمت في مناطق خاضعة لسيطرة الآخرين لأخفقت... ألم يمنع رئيس بلدية رام الله ومليشياته أي تضامن لشعبنا في مناطق سيطرته مع المقدسيين! يا للعار. شعبنا ينجح في نضاله لأنه يقوم بها تحت الاحتلال الصهيوني ولا يتمكن حتى من التعبير عن رأيه في مناطق يقال إنها خاضعة لسلطة وطنية... فأى وطنية هذه!

هيئة شباب القدس وشبيبتها، رجالاً ونساءً، لم تفضح، للمرة الألف العاشرة، فقط عقم سياسة الانبطاح والاستسلام وإخفاقتها، وأن طريق المواجهة، المدروس والمنظم، هو درب الخلاص، بل بينت أيضاً، ثالثاً، معدن الزعامات الأعرابية والإسلامية التي اصطفت خانعة ذليلة، وراء دونالد ترامب ليؤم فيهم الصلاة على سنة النفط المقدسة ومحاربة إيران المسلمة!

ذلك الاستسلام المهين صعب حتى على أتباع فريق الاستسلام الأعرابي. الصهيوي. أميركي تقبله، فشعروا بالخجل وحتى بالإحباط من اصطفا زعاماتهم في ذلك المؤتمر التأمري وراء واشنطن الصهيونية، وما عادوا يرغبون بالدفاع عنهم حتى في مجالسهم المغلقة فصاروا يتهمونهم، سراً وعلانية، بالجبن والخيانة. رابعاً، القضية الفلسطينية لا تزال تشكل ضمير الأمة ووجدانها. وخامساً تؤكد أن مواجهة العدو، سواء على أبواب الأقصى أو في داخله أو في أي بقعة من الوطن الفلسطيني هي التي توحد أبناء الأمة بكافة قطاعاتها ومكوناتها المجتمعية والدينية والمذهبية والطبقية، وليس سياسات الأعراب التكفيريين الساعية إلى تقسيم أمتنا وشعبنا وتحريض بعضهم على بعض.

كما أكدت مواجهات الأقصى وتوحد كافة أبناء شعبنا فيها، جوهر قضية القدس، وأن المسألة ليست دينية بل وطنية قومية في المقام الأول.

أما مسارعة بعض الزعامات المهزومة المستسلمة من أنظمة سايكس بيكو المستعمرة، التي لم تكن يوماً أي حب للفلسطين أو حتى اهتمام بها، وفي مقدمتهم عيال إيفانكا ترامب الخليجيون، إلى الادعاء بأن تدخلهم هو من أرغم العدو على التراجع فكذب كشفه المقدسيون الذين كانوا يهتفون بسقوط ابن سعود وابن حسين؛ وصور ذلك متوافرة في مواقع على شبكة الإنترنت، التي تكذب من يكذب هذه الحقيقة وغيرها.

وللتذكير، ثمة حقيقة هي أن الفكر الوهابي التكفيري الإلغائي ورعائه من أحفاد مسيلمة الكذاب لا يعترفون بأي قدسية للمسجد الأقصى أو لقبة الصخرة، بل ويكفرون من يقول ذلك، ويمكن لمن يشك في ذلك الاطلاع على فتاويهم الرهيضة تلك في مواقعهم على الإنترنت.

وللعلم، فإن إيران أحببت محاولات أي تفريط بفلسطين ومحاولات شرعنة اغتصابها بإعلانها أرضاً مقدسة بما يعني لا شرعية للاعتراف بالعدو الصهيوني.

بل من الصحيح القول إن تقارب تكفيري الرياض مع العدو وعيال إيفانكا ترامب، سراً وعلناً، منذ نشوئه على أنقاض فلسطين، هو من شجعه على محاولة مصادرة الحرم القدسي.

أما أن جلالة ملك البلاد المعظم الهاشمي [كذا!] توعد تنتباهو وحذره من عواقب الأمور إن لم يتراجع عن إجراءات محاصرة الأقصى ببوابات كاشفات المعادن، فنكتة مملة فعلاً... للعلم جلالة ملك البلاد، عبد الله بن الحسين بن زين، سليل الخيانة كما وصفه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، كان مقيماً في لوس أنجلس، بالقرب من عاصمة القمار، على ما تناقلته وكالات الأنباء، ويبدو أنه كان ملهياً بمارسته هوايته المفضلة التي أثارها معه الصحفي الأميركي قبل فترة.

ونحن، جميعاً، نعلم أن إمارة شرق الأردن أقامها الاستعمار البريطاني ونصب عليها عملاء من الحسين بن علي وأعوانه، لحماية العدو، ولأن نظام عمان المتصهين يقيم علاقات حميمية وأخوية مع العدو الصهيوني، منذ تأسيسه في أعقاب الحرب العالمية الأولى في القرن الماضي.

هتافات أبناء القدس ضد ابن حسين تكذب كل المضللين ووسائل تضليلهم وكذبهم المفصوح، وليس ثمة أبلغ من ذلك.

أخيراً نقول، العدو ركب أجهزة كشف المعادن عند مداخل الأقصى، فأزالها المقدسيون وكشفوا معادن الرجال، التنبيل منها والصدئ.

السلمي في لبنان، ومُنعوا من ذلك فإن الفارق الضئيل. ولكن الوازن. في الحزبية بين النظام القائم في لبنان والنظام القائم في سوريا، سيأخذ بالاضمحلال أكثر فأكثر. إن كان للبنانيات والبنانيين على الدوام، فأنجح الأعمال التي لها معنى وجديرة بالقيام بها، من أجلهم ومن أجل السوريين، هي أن يتعاضدوا مع السوريين للمطالبة بتحقيق شفاف وعادل. هذا وحده يحمي السوريين والسوريين والبنانيات والبنانيين من ارتكابات يمكن أن يكون قد قام بها، أو قد يقوم بها، أي شخص، أو مجموعة، في المؤسسات الأمنية اللبنانية (أو خارجها: شبكة الإتجار بالسوريات وإجبارهن على الدعارة، أين أصبحت؟)، ويحمي تلك المؤسسات نفسها، ويحمي المواطنين والمواطنات أجمعين في تلك المؤسسات وخارجها، من تحوّل تلك المؤسسات عن أهدافها الإنسانية. إما أن يكون الإنسان هو مركز اهتمام الأوطان والمؤسسات، أو هذه لا تكون سوى فراغ. الوطن يكون وطناً عندما يحترم الإنسان كل إنسان. كل هزيمة لحقوق إنسان آخر. مواطن كان أم غير مواطن - هي هزيمة لحقوق الجميع. إن لم نفهم هذا، سيصل إلينا جميعاً، ضمن وخارج المؤسسات الأمنية، يوماً ما، وحش القمع.

* أستاذ جامعي